استخدم عبارة عملية «انتقال سياسي» ولم يستخدم مصطلح «التغيير»

في سابقة هي الأولى من نوعها.. قرار دولي بالإجماع حول العملية السياسية في سورية

مجلس الأمن يطلب من الأمين العام تنظيم «مفاوضات رسمية» بين الحكومة السورية والمعارضة تبدأ مطلع كانون الثاني

الوطن - وكالات

اتفقت القوى الكبرى على قرار جديد في مجلس الأمن يدعو إلى وقف لإطلاق النار وبدء مفاوضات سلام في سورية اعتباراً من مطلع كانون الثاني المقبل برغم الخلافات التي شهدها اجتماع نيويورك لمجموعة الدعم الدولية بشأن سورية.

لقاء مجموعة الدعم الذي جرى أمس الأول في نيويورك سبقه ترجيحات وتأويلات متضاربة حول انعقاده أو لا انتهت في الغرفة المغلقة التي جمعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري يوم الأربعاء الماضي، بدا فيها وكأن موسكو مصرة على الحصول على ضمانات أميركية لتبارك عقد اللقاء وتشارك فيه.

النقطة الأهم في القرار الدولي كانت في موافقة الدول الخمس عشرة وبالإجماع عليه فيما بدا جدية دولية واضحة، ولأول مرة، وبرعاية أممية شرعية لمشروع الحل السياسي للأزمة رغم ما يعتريها من بعض التناقضات بين القوى المؤثرة.

وبينما ابتعد القرار الدولي عن إنهاء الخلافات الجوهرية حول دور الرئيس بشار الأسد في ما يسمى «مستقبل سورية» رغم أنه استخدم عبارة «عملية انتقال سياسي» ولم يستخدم مصطلح «التغيير» فتجاوز بذلك ليس فقط الخلاف حول دور الرئيس الأسد بل أيضاً نوع الحكومة التي لم يشر إليها إطلاقاً والتي يستمر الخلاف بشأنها بين من يرى أنها «انتقالية» وآخرين يريدونها «موسعة»، كما لوحظ أن قوائم المجموعات الإرهابية التي كلف الأردن إعدادها لم تحظ بموافقة الجميع فتم تشكيل مجموعة دولية جديدة لإعدادها سمح لإيران بالمشاركة فيها إلى جانب روسيا والأردن وفرنسا في ما بدا وكأنه إقرار من مجموعة الدعم الدولي بالدور الروسي والإيراني الفاعل في مكافحة الإرهاب في سورية إضافة إلى التنسيق الفرنسي الروسي على حين اعتبر غياب واشنطن عن هذه المجموعة وكأنه ترجيح لكفة التحالف الرباعي الذي تقوده موسكو على حساب التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن والذي ثبت مراراً أنه لا يستهدف داعش كما يجب، بينما اعتبر تغييب تعبير «علمانية الدولة» وكأنه استلطاف للعاصمة الرياض بعد مؤتمرها للمعارضة الذي شاركت فيه تنظيمات يعتبرها البعض ومنهم دمشق «إرهابية» لأنها تقاتل إلى جانب جبهة النصرة.

وكان مجلس الأمن الدولي تبنى بإجماع أعضائه الخمسة عشر قراراً في ختام اجتماع على مستوى وزراء الخارجية ترأسه كيري الذي تترأس بلاده مجلس الأمن حالياً، لكنه لم يضعه تحت الفصل السابع.

ومن النقاط التي اعتبرت خطرة في القرار تسلسل العملية السياسية ولاسيما أن موضوع التعديلات الدستورية سيتبع مرحلة تشكيل «هيئة الحكم الانتقالي» ما يمكن عدة أطراف داعمة لمجموعات المعارضة المسلحة، التي يتيح لها القرار المشاركة بالعملية السياسية، أن تدخل تعديلات دستورية على هواها وحسب مقاييسها.

وطلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تنظيم «مفاوضات رسمية» بين الحكومة السورية والمعارضة إطلاقاً إلى القضية الخلافية الأساس والأهم بين دول مجموعة الدعم وهي دور الرئيس بشار الأسد خلال المرحلة الانتقالية، إذ أكدت فرانس برس «لا يشير القرار الذي تم تبنيه الجمعة إلى مصير الرئيس السوري بشار الأسد الذي يريد الغربيون، خلافا لروسيا وإيران، رحيله من دون تحديد موعد لذلك، والخلاف على هذه النقطة يشكل عقبة رئيسية أمام تسوية».

لكن الدبلوماسية الأميركية واصلت العزف على سيمفونيتها المعهودة حول رفضها أي دور للرئيس الأسد في مستقبل سورية وجاء اجتماع نيويورك والقرار الدولي الذي تلاه كفرصة لواشنطن لمواصلة عزفها المنفرد، الأمر الذي واجهته الدبلوماسية الروسية بقوة مؤكدة حصر القرار على الشعب السوري، وقد وافق المشاركون في هذا الاجتماع على التفاوض مع دمشق لكنهم طالبوا برحيل الرئيس الأسد مع بداية الانتقال السياسي.

بالعودة إلى لقاء نيويورك الذي سبق قرار مجلس الأمن الذي أكد دعمه لبيان جنيف الذي أقر في حزيران ٢٠١٢ بشأن انتقال سياسي في سورية و«صدق بيانات فيينا» الذي اتفقت عليه القوى الكبرى في اجتماعيها في تشرين الأول وتشرين الثاني الماضيين.

فبحضور وزراء خارجية ١٧ بلداً لما يسمى مجموعة الدعم الدولية بشأن سورية عقد اجتماع ثالث في إطار عملية فيينا الجمعة الماضي في نيويورك تم التأكيد فيه على خارطة الطريق لحل الأزمة السورية و«التي تتضمن إلى جانب اللقاء بين المعارضة والنظام ووقف لإطلاق النار، تشكيل حكومة انتقالية خلال ستة أشهر وانتخابات خلال ١٨ شهراً».

ولوحظ أن قرار مجلس الأمن الجديد يوضح أن وقف إطلاق النار لن يشمل العمليات التي تستهدف المجموعات المتطرفة مثل جبهة النصرة وتنظيم داعش الإرهابيين، بل يدعوه إلى «القضاء على الملاذ التي أقامته على جزء كبير» من سورية.

وتضمن القرار الذي جاء بعد مفاوضات شاقة بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، تغييباً لبعض أطياف المعارضة السياسية على حين أشار إلى «جدوى اجتماع الرياض» الذي عقد من ٩ إلى ١١ كانون الأول في العاصمة السعودية وشارك فيه جزء من المعارضة السورية، لكن موسكو انتقدته بشدة.

وشاركت في اجتماع نيويورك الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا وتركيا والسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ولبنان والأردن والصين ومصر وألمانيا وإيران والعراق وإيطاليا وكذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية.

وفي معرض التعليق على هذا القرار سارعت المعارضة إلى وضع العصي في العجلات إذ قال الائتلاف المعارض: إن بدء مفاوضات وقف إطلاق النار في كانون الثاني أمر غير واقعي.

وطلب ممثل الائتلاف في الأمم المتحدة نجيب غضبان «نحو شهر واحد» للإعداد لمفاوضات السلام، والنقطة الحساسة الأخرى هي لائحة التنظيمات «الإرهابية» التي يجب أن تستبعد من عملية السلام، والتي كلف بيان فيينا ٢ الأردن إعدادها.

التصويت على القرار رقم ٢٢٥٤ خلال اجتماع لمجلس الأمن حول سورية (رويترز)

بريطانيا وصفته بأنه «خطوة عظيمة إلى الأمام» لحل الأزمة

إيران: القرار ٢٢٥٤ يجب أن يعزز مكافحة الإرهاب والعملية السياسية في سورية

وكالات

أكدت إيران أن قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤ بشأن الحل السياسي في سورية يجب أن يعزز مسار مكافحة الإرهاب والعملية السياسية في سورية على أساس التزام الدول ووفقاً لإرادة الشعب السوري، في وقت وصفت بريطانيا القرار بأنه «خطوة عظيمة إلى الأمام» لحل الأزمة.

وجدد مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية حسين أمير عبد اللهيان في تصريح له، عقب ختام الاجتماع الدولي الثالث الخاص بسورية في نيويورك الجمعة، التأكيد أن السوريين وحدهم من يقررون مصير ومستقبل بلادهم، مشدداً على أن الاستقلال والسيادة والوحدة الوطنية ووحدة التراب السوري هي أهم المبادئ الرئيسية لحل الأزمة في سورية على ما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء.

ووافق مجلس الأمن الدولي الجمعة بالإجماع على قرار بشأن التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية كانت اتفقت عليه أطراف «المجموعة الدولية لدعم سورية» التي اختتمت أعمالها في نيويورك، حيث يؤكد القرار الذي حمل الرقم «٢٢٥٤» أن السوريين هم من يحددون مستقبل بلادهم بأنفسهم دون أي تدخل خارجي وأن التنظيمات الإرهابية خارج أي عملية سياسية. وأكد عبد اللهيان، أن لا مكان للإرهابيين في الحوار السوري السوري وقال: «إن إيران تتوقع من القرار الجديد للأمم المتحدة أن يعزز مسار مكافحة الإرهاب والعملية السياسية في سورية على أساس التزام الدول ووفقاً لإرادة الشعب السوري». وأضاف: «إن إيران تدعم مكافحة الإرهاب وبدء العملية السياسية وتمهيد الأرضية لعودة المهجرين السوريين إلى وطنهم».

وفي تصريحات له بحسب وكالة «أ ف ب» للأنباء أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني أن بلاده ستواصل دعم الحكومة السورية. وقال: إن «ترشح الرئيس (بشار) الأسد للرئاسة في نهاية العملية السياسية مرتبط به شخصياً وفي نهاية المطاف يعود إلى السوريين تقرير ذلك».

وكشف عبد اللهيان أن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف منع تبني لائحة للمجموعات الإرهابية وتقرر في نهاية المطاف أن تعد مجموعة عمل تضم إيران وروسيا والأردن وفرنسا لائحة وتقدمها إلى الأمم المتحدة.

وذكرت وسائل الإعلام الإيرانية أن هذه اللائحة التي تقدم بها الأردن كانت تضم الحرس الثوري الإيراني، ما أدى إلى رد فعل حاد من ظريف.

من جانبه، أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في مقال نشرته صحيفة الغارديان البريطانية بعنوان «السلام في سورية ضروري وهو في متناول أيدينا»، بحسب وكالة «سانا»، أن الشروط المسبقة التي تحاول بعض الدول فرضها على أي حل سياسي للأزمة في سورية هي التي أطالت أمدها وهي من يعرقل أي تقدم في هذا المسار حتى الآن.

وأوضح ظريف أن هذه الشروط المسبقة لا تمثل رغبات الشعب السوري بل تعكس أجندات خاصة بلاعبين خارجيين لا يملك أحدهم الحق في فرض إرادته على دول مستقلة ذات سيادة.

وقال: «إن الشعب السوري ليس بحاجة إلى أوصياء وإن عصر الوصاية والمحميات انتهى»، معرباً عن استغرابه من أن بعض الأطراف التي تحرم شعبها من أبسط المبادئ الديمقراطية مثل الدستور والانتخابات أصبحت الآن مناصرة للديمقراطية في سورية، في إشارة إلى المملكة السعودية.

ولفت ظريف إلى أن هذه الديمقراطية التي تريدها تلك الأطراف ليست من أجل الحرص على السوريين وإنما لعرقلة العملية السياسية، وقال: «إن صناديق الاقتراع وليس الرصاص هي التي يمكن أن تفتح عهداً جديداً في سورية»، مضيفاً: إن بلاده أيدت دوماً وقفاً فورياً لإطلاق النار وفتح حوار بين الحكومة السورية والمعارضة التي ترفض الإرهاب.

ودعا إلى إنشاء جبهة موحدة لمحاربة الإرهاب والتطرف بعيداً عن المعايير المزدوجة وتقسيم الإرهابيين إلى أخيار وأشرار، مشيراً إلى أن من يظن أن بإمكانه استخدام الإرهابيين سواء بشكل مباشر أو عبر نظرائهم الأيديولوجيين الجدد كورقة من أجل تحقيق أهداف سياسية فهو واهم بلا شك.

بدوره أكد علي أكبر ولايتي مستشار قائد الثورة في إيران في كلمة ألقاها أمام قادة القوة البحرية الإيرانية، بحسب «سانا»، أن سورية هي الحلقة الذهبية في محور المقاومة وأن بلاده لن تسمح بإضعافها أبداً، ساخراً من محاولات التدخل التي تقوم بها بعض الدول العربية في الشأن السوري.

وقال ولايتي: «للأسف إننا نرى اليوم أن بعض الدول التي تفتقر إلى أبسط أساسيات الديمقراطية تتحدث عن إرساء الديمقراطية في سورية». وأوضح، أن الدعم الذي تقدمه إيران لسورية والعراق نابع من دوافع وطنية، مشيراً إلى أنه لو نجح الأميركيون في تحقيق غايتهم في سورية وسيطروا على العراق لكانوا الآن موجودين بقوة على حدود إيران وكانت بلاده ستواجههم على حدودها.

وأضاف: «إن الأميركيين يتحدثون اليوم عن تقسيم سورية والعراق لأنهم يريدون شرق أوسط ضعيفاً ومشتتاً».

وفي لندن قال وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند: إن تأييد مجلس الأمن الدولي لخطة إنهاء الحرب في سورية «خطوة عظيمة إلى الأمام» لحل الأزمة، على ما ذكرت وكالة «أ ف ب».

وقال هاموند في بيان صدر في لندن: إن «سورية أصبحت أكبر أزمة إنسانية وأمنية في العالم». واعتبر أن المجتمع الدولي اتفق الآن على العمل لإنهاء الحرب الدموية في سورية ومهد الطريق أمام المحادثات بين الأطراف السورية للتوصل إلى مرحلة انتقالية.

وتابع: «هذا القرار يمنحنا جدولاً زمنياً وطريقاً واضحة للأمام. وبالطبع هناك العديد من التحديات أمامنا، ولكن على العالم أن يخطو خطوة عظيمة إلى الأمام لحل الأزمة السورية».

حسين أمير عبد اللهيان

«هيئة التنسيق» و«بناء الدولة» يرحبان بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤

خدام لـ«الوطن»: التسوية وضعت على «نار حامية».. و«لا تستطيع أن تشترط على من تفاوضه الرحيل»

الوطن

رحبت «هيئة التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة بقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤ بشأن التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية، ووصفته بأنه قرار «جيد»، وأملت أن تكون التسوية السياسية بذلك قد «وضعت على نار حامية»، على حين اعتبر «تيار بناء الدولة السورية» المعارض أن القرار أعلن «بوضوح إنهاء مرحلة التصعيد العنفي والبدء بخيارات تصالحية». وفي تصريح لـ«الوطن»، قال عضو المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق منذر خدام: «الهيئة لديها اجتماع يوم الإثنين وسوف ندرس القرار ولكن من حيث المبدأ هذا قرار جيد». وأعرب خدام عن قناعته، أن القرار «تضمن كل القرارات السابقة الواردة في بيان جنيف واحد وبيان فيينا ١ وبيان فيينا ٢ وأشار أيضاً إلى ضرورة إشراك مختلف أطياف المعارضة، وليس فقط ما نتج عن مؤتمر الرياض»، مشيراً إلى أن «هناك قوى معارضة أساسية تم استثناؤها في مؤتمر الرياض أشار لها القرار».

وأضاف: «أيضاً يبدو هناك جدية الآن في محاربة الإرهاب وهناك مواعيد وتواريخ لها.. ونأمل أن تكون التسوية السياسية قد وضعت على نار حامية».

ورداً على سؤال حول عدم تحديد القرار موعد واضح لوقف إطلاق النار، قال خدام: «قيل إنه خلال شهر». وأضاف: «لابد أولاً من الاتفاق على المنظمات الإرهابية، فالأردن قدم لائحة بنحو ١٧١ منظمة وهم الآن مجتمعون في نيويورك لأنه لا تستطيع أن تعلن وقف إطلاق النار دون أن تصنف من مع الحل السياسي ومن ضد الحل السياسي لكي يشمله وقف لإطلاق النار، لكن باعتقادي خلال شهر يجب أن تبدأ المفاوضات وربما سيتم الإعلان عن وقف لإطلاق النار». وحول عدم تعرض القرار لمسألة مستقبل الرئيس بشار الأسد قال خدام: «كل البيانات التي صدرت من جنيف ١ مروراً بفيينا ١ وفيينا ٢ وكل القرارات الدولية لم تشر بوضوح إلى هذه المسألة بل تركتها مسألة تفاوضية». وأضاف: «لا تستطيع أن تشترط على من تريد أن تفاوضه بأن يرحل.. هذا الموضوع غير منطقي.. على طاولة المفاوضات من حق كل الأطراف أن تطرح كل القضايا سواء منها ما يتعلق بالرئيس أو نظام الحكم..».

من جانبه، رحب «تيار بناء الدولة السورية» الذي يترأسه لؤي حسين وفر إلى خارج البلاد منذ عدة أشهر «بشدة بقرار مجلس الأمن الذي وضع خريطة طريق وافق عليها أعضاء المجلس بالإجماع بعد أن تم التوافق على صيغة البيان مع جميع دول اجتماع فيينا، وهي كل الدول ذات العلاقة أو المعنية بالموضوع السوري».

وقال التيار في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه: «لا شك أن القرار لم يرض الجميع، وخاصة الأطراف المتشددة منها، وفي مقدمتها النظام السوري. وهذه هي حال صيغ التسويات فهي لا تكون على هوى الأطراف المتباعدة». وأشار التيار إلى أن القرار تحدث عن وقف إطلاق نار بإشراف الأمم المتحدة لا يشمل مناطق تنظيمي داعش وجبهة النصرة، وتحدث عن خطوات حسن نية وبناء ثقة، من بينها إطلاق سراح المعتقلين وفك الحصار عن المناطق والبلدات، وتحدث عن مفاوضات برعاية الأمم المتحدة، وعن سلطة انتقالية وعن انتخابات برعاية الأمم المتحدة، «أي بالعموم تحدث عن جميع النقاط ما عدا مسألة مصير الرئيس الأسد إذ تركها معلّقة بإرادة السوريين».

وطالب التيار «جميع القوى السياسية، معارضة وموالية، بأن تتشدد بالتمسك بإيقاف جميع مظاهر العنف وإنهاء جميع أساليب القمع والاضطهاد. ذلك حتى نتمكن من إعادة إعمار البلاد لتكون صالحة لعيش البشر السوريين الأحرار».

وقال: «نرحب بالقرار لأنه «يعلن بوضوح إنهاء مرحلة التصعيد العنفي والبدء بخيارات تصالحية. أي إنه يعلن إعطاء السوريين حق الحياة وإمكانية عدم الهجرة بعد بعض الوقت».

وأضاف: «من ناحيتنا في تيار بناء الدولة السورية سندعم هذه العملية بكل ما نستطيع دون أن نهتم بأي مكسب حزبي، بل ستكون غايتنا، كما كانت طوال سنوات الأزمة، خدمة سورية والسوريين جميعهم، وذلك حتى تنتهي هذه الأزمة وتنعم البلاد بأجواء آمنة وحرة».

قولاً واحداً

قرار أممي وتوافقات متقلبة

مازن بلال

يتحدث قرار مجلس الأمن بشأن سورية عن «عملية» من المفترض أن تستغرق ١٨ شهراً، وبعدها ستقدم الانتخابات مشهداً سياسياً جديداً، وعلينا التأقلم في خلال هذه الفترة مع نوعية «العملية» السياسية التي ستقدم بنية مختلفة عما عرفناه منذ عقود، فالأزمة التي سنواجهها على امتداد أكثر من عام هي في نوعية «البيئة» التي ستفرض الحل على جميع الأطراف، لأن مجلس الأمن أبعد مرجعية الحل عن صراعات الأطراف الإقليمية، لكنه في الوقت نفسه أدخلها في تحديد التفاصيل ضمن «مجموعة الدعم»، ورغم أن القرار هو أميركي- روسي بالدرجة الأولى إلا أن آليته لم تسع إلى الخروج من تشابكات الأدوار الإقليمية، وربما لهذا السبب لم يأت تحت الفصل السابع.

في الوقت نفسه فإن المرحلة القادمة ستتأثر بعوامل متعلقة بالإرهاب تحديداً، لأن التوافق بين موسكو وواشنطن جاء هذه المرة لمنع «الصدام»، فهو يحدث على خلفية «محاربة الإرهاب» والقرار الأممي هو لإيجاد قاعدة سياسية تحد من إمكانية التصادم بين القوى الدولية، لذلك من المفترض أن نشهد تحركات مكثفة على صعيد التنسيق لـ«إنهاء» داعش وغيرها من التشكيلات، وإلا فلا معنى لحل سياسي وسط خطر مجموعات مسلحة تسعى للتمدد، وضمن هذا السياق يمكن ملاحظة أمرين أساسيين:

– الأول: إن معركة الإرهاب تجري بشكل غير متوازن، فمسرح العمليات من العراق إلى سورية لا يتضمن جبهات محددة وتقاسم أدوار، ولا تحكمه قواعد واضحة تؤدي إلى النتيجة التي قدمها قرار مجلس الأمن في ضمان وحدة وسيادة الدولة السورية.

ضمن عدم التوازن في هذه الحرب ستتأرجح العملية السياسية في سورية، فالإرهاب هو نقطة التأثير الأقوى بالنسبة لأي دور إقليمي يسعى للتضخم، ومادام قرار مجلس الأمن لا يحمل تحديداً واضحاً للمسؤوليات فإن العملية السياسية ستبقى مهددة، وسترسمها التوازنات المتبدلة على الأرض وعوامل عدم الاستقرار في دول الجوار الجغرافي، فالأزمة السورية لم تنتج اضطراباً فقط بل شبكة من الأزمات يصعب اليوم تجاهلها.

– الثاني: هو الصراع مع الظاهرة الثانية للحرب السورية التي تنحصر باللاجئين، وربما على عكس ما حدث في العراق، فالسوريون ما بين لبنان وتركيا والأردن موجودون ضمن مخيمات، وأحياناً معسكرات، وهي تجمعات ربما يكون بعضها قد لعب أدواراً عسكرية في بعض مراحل الأزمة السورية، وربما لا يزال، وعليه لا يكفي الحديث عنهم بشكل «إنساني» فقط ضمن قرار مجلس الأمن، فمسألة تأمين عودتهم تبدو قراراً سياسياً على الأقل بالنسبة للأردن وتركيا، وهم بالتالي سيلعبون دوراً مفصلياً في «العملية» السياسية، حيث أشار قرار مجلس الأمن إلى مراعاة مصالحهم وكأنهم شريحة منفصلة عن مجمل المجتمع السوري.

عملياً فإن الملامح الأساسية ستتضح سريعاً في خلال الشهرين القادمين مع تحديد «وفد المعارضة»، فهو الذي سيرسم ملامح «التعقيد» في آلية التفاوض، وهذا الوفد لا يحتاج لـ«تماسك إستراتيجي» فقط، بل لتقدير المأزق الذي يمكن أن ينتج عن أي تفاهمات لا تنظر إلى العمق السوري، وإذا كان من الصعب تخيل «وفد معارض» متماسك نتيجة التجربة على امتداد خمس سنوات، فإنه على الأقل يمكن البحث عن قاعدة له تضبط المسار، وتمنع جعل «العملية» السياسية سياقاً لاضطراب مستمر.

الاستحقاق السوري سينتقل إلى القوى السورية، أو هذا على الأقل ما تحمله التصريحات التي تلت قرار مجلس الأمن، ويبقى أن النيات لا تقرر الكثير في السياسة فهي الوجه المرن أمام عدسات محطات التلفزة، وفي العمق هناك الترتيبات التي يحاول أي طرف وضعها في مسار الحل؛ عندها يظهر «الاستحقاق السوري» أمام الجميع وربما على «البنية السياسية» تحويل الزمن القادم باتجاهها وعدم تركه لتقلب التوافقات والتوازنات الدولية.

صحيفة ألمانية: برلين تستأنف تعاونها المخابراتي مع دمشق

وكالات

أفادت صحيفة «بيلد» الألمانية بأن جهاز الاستخبارات الألماني «BND» استأنف تعاونه مع الاستخبارات السورية.

ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة، بحسب وكالة «سبوتنيك» للأنباء، قولها: إن مندوبي جهاز الاستخبارات الخارجية الألماني يسافرون بشكل منتظم إلى دمشق ويجتمعون بنظرائهم السوريين.

وتتبادل الاستخبارات الألمانية والسورية المعلومات بهدف مواجهة الإرهاب، وكذلك لاستئناف عمل قنوات الاتصال مع السلطات السورية توخيا للطوارئ في حالة إسقاط مقاتلة ألمانية أو إطلاق النار عليها فوق الأجواء السورية، وفقاً لما جاء في الصحيفة.

وأوضحت الصحيفة أن برلين ترغب بفتح مقر اتصالات دائم لها في العاصمة السورية دمشق في أقرب وقت، وهو الأمر الذي تجري استعدادات بشأنه، ومن الممكن أن يستخدم لهذا الغرض مبنى السفارة الألمانية السابق والمغلق حالياً.

يشار إلى أن البرلمان الألماني وافق مؤخراً على مشاركة ألمانيا في الحملة العسكرية ضد تنظيم داعش الإرهابي في سورية، قبل أن ترسل برلين طائرة استطلاع وفرقاطة بحرية و١٢٠٠ جندي لدعم عمليات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد التنظيم وتعتبر هذه المهمة الأكبر التي يقوم بها الجيش الألماني خارج بلاده، منذ الحرب العالمية الثانية.

إعلان

ستبدأ شركة رحال للحوالات المالية المحدودة المسؤولية عملها في أراضي الجمهورية العربية السورية بتاريخ الإثنين ٢٠١٦/١/٢٥.

ليس لشركة رحال للحوالات المالية المحدودة المسؤولية أي علاقة بشركة رحال للوساطة المالية لا من بعيد ولا من قريب.

شركة رحال للحوالات المالية المحدودة المسؤولية
المدير العام